قدمها د. خالد التلاحمة

دورة «أصول الصياغة التشريعية» في كلية القانون الكويتية العالمية

د. خالد التلاحمة يتحدث في الدورة

لقطة شاملة للمشاركين

ضمن نطاق حرص إدارة كلية القانون الكويتية العالمية على توفير تعليم قانوني متميز لطلبتها يجمع بين التعليم النظري والتدريب الميداني والعملي، يتيح للطلبة النجاح بعد التخرج في أي مهنة قانونية يسعون لخدمة وطنهم ومجتمعهم من خلالها، تم مؤخرا تنظيم دورة «أصول الصياغة القانونية» التي قدمها عضو هيئة التدريس د. خالد إبراهيم التلاحمة، وشارك فيها 25 طالبا وطالبة.

بداية شكر د. التلاحمة إدارة التطوير الطلابي والمسابقات على جهودها بتنظيم سلسلة الندوات والدورات والمسابقات والأنشطة للطلبة مما يفتح لهم المجال واسعا للاطلاع والمعرفة والتزود بالمعلومات والخبرات التي يحتاجون إليها اليوم في دراستهم .. وغدا بعد التخرج، وشكر الطلبة المشاركين في الدورة آملا أن تضيف إليهم المعلومات الأساسية حول الأسس السليمة للصياغة التشريعية التي تحتاج إليها كل الدول من خلال السلطتين التشريعية والتنفيذية اللتين تتوليان إعداد وصياغة مشاريع ومراسيم القوانين قبل إقرارها.

بدورها أكدت مديرة إدارة التطوير الطلابي والمسابقات ا. هناء الإبراهيم إن الإدارة أعدت خطة عمل وبرنامجا مكثفا للفصل الدراسي الحالي يتضمن مجموعة من الدورات التدريبية والمسابقات والفعاليات بهدف صقل مواهب الطلبة وتميزهم في مجالات التدريب للمساهمة في إثراء معارفهم من خلال الاستعانة بالمختصين في مختلف فروع القانون ليستفيد منها عموم الطلبة على مدى سنوات الدراسة، ليتخرجوا مؤهلين لمواجهة الحياة المهنية بكفاءة واقتدار.

هذا وقد وفرت الدورة تدريبا إجرائيا وفنيا للطلبة حول آلية وأصول إعداد تشريعات ذات جودة قانونية عالية منسجمة مع المعايير السليمة للصياغة التشريعية الجيدة، ومستندة إلى أحدث الأساليب المعتمدة دوليا في هذا المجال، وقد اتبع د. التلاحمة منهجية جمعت بين النظرية والتطبيق، ففي الجانب النظري عرض أسس الصياغة التشريعية ومفهوم السياسة التشريعية وأقسامها والضوابط والعوامل المؤثرة فيها والفلسفة التي تحكم عملية التشريع في الكويت كما في سواها من الدول، كما بين خطوات الصياغة الفنية لمشروع القانون والبنية العامة له، موضحًا المقصود بمذكرات التشريع وكيفية إعداد كل منها ومدى أهميتها في المساهمة في بناء تشريع خال من النقص الغموض والتعارض، كما عرض لمجموعة من الأمور التوجيهية التي يتوجب على الصائغ الاسترشاد بها في بناء الجملة القانونية.

وفي الجانب التطبيقي درّب الطلبة على نقد بعض النصوص التشريعية المطبقة في الكويت وإبراز ما بها من أخطاء مادية وقانونية وغموض ونقص وتعارض وعدم انسجام، كما تم إجراء عرض تطبيقي لعملية بناء عمل تشريعي رصين ومحكم من خلال اتباع الوسائل المتطورة في الصياغة وتلافي الوقوع في الأخطاء التي تشوه بنيانه.

وقبل الختام فتح المجال للطلبة لطرح الأسئلة والاستفسارات حول ما تضمنته الدورة من أفكار بينت مدى الاستفادة التي تم تحقيقها ومدى رغبة الطلبة في الحصول على المزيد من المعلومات والخبرات حول المعايير السليمة للصياغة التشريعية التي يحتاج إليها كل يتولى إعداد مرسوم قانون أو مشروع قانون حتى تأتي الصياغة خالية من العيوب والشوائب والنقص، وتكون في ذات الوقت مراعية لاحتياجات المجتمع المعاصر من مختلف الجوانب.

وبعد الرد على الأسئلة والاستفسارات وزع د. التلاحمة الشهادات على الطلبة تقديرا لمشاركتهم في الدورة وتفاعلهم مع ما تضمنته من أفكار وإجراءات عملية بينت مدى استيعابهم لمضمون الدورة.

«المعلومات المدنية»: بوابة المعلومات المكانية الأكبر من نوعها خليجيا

جانب من المؤتمر الصحفي

قالت الهيئة العامة للمعلومات المدنية أمس ان بوابة المعلومات المكانية تعد الأولى والأكبر من نوعها خليجيا اذ استطاعت تحقيق نجاحات كبيرة منذ انطلاقتها قبل ثلاث سنوات عبر استثمارها الموارد والطاقات دون اي تكلفة على الدولة.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده مدير عام الهيئة مساعد العسعوسي بمناسبة الاعلان عن نجاح البوابة المكانية بتحقيق اهدافها ووصولها للمركز الاول خليجيا.

وقال العسعوسي ان إطلاق البوابة يعد إضافة للخدمات الالكترونية التي تقدمها الهيئة للمجتمع وإدراكا منها بأهمية المعلومات المكانية في التخطيط وبرامج دعم القرار فضلا عن أهميتها للشركات والمبادرات والمشاريع الشبابية الناشئة.

وأشار العسعوسي الى ان إطلاق البوابة يأتي ايضا متماشيا مع خطة التنمية الوطنية المنبثقة عن تصور حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لرؤية «كويت 2035»، والتي تهدف الى تحسين فعالية الخدمات الحكومية ودعم بيئة الاعمال.

وذكر ان البوابة تستخدم حاليا في تبادل خدمات نظم المعلومات الجغرافية التي تقدمها الهيئة مع الكثير من الجهات الحكومية والتعليمية والقطاع الخاص إضافة للأفراد من أصحاب المبادرات الشبابية الكويتية.

وبين العسعوسي ان عدد الجهات المستفيدة من خدمات بوابة المعلومات المكانية قد تجاوز اكثر من 120 جهة مختلفة مشيرا الى استفادة نحو 80 جهة من القطاع الخاص من البوابة وخاصة الشركات الكبرى في قطاع الاتصالات وخدمات التوصيل والعقار اضافة الى شركات التغذية والوجبات السريعة وشركات النقل وشركات البريد الخاصة.

وأوضح ان الهيئة من خلال البوابة توفر خريطة الكويت باللغتين العربية والإنجليزية وخدمات الاستدلال على العناوين التي يتم استخدامها عبر برنامج «كويت فايندر» إضافة الى الخدمات المتعلقة بالبيانات الإحصائية والسكانية.

وأفاد العسعوسي انه يمكن الحصول على هذه الخدمات عبر إجراءات بسيطة وسريعة وذلك من خلال مراجعة الهيئة للتوقيع على اتفاقية الاستخدام والتي تحدد نوعية الخدمات وآلية استخدامها.

ولفت الى قيام الهيئة بالتوقيع على مذكرات تفاهم مع عدد من الجهات الحكومية والقطاع الخاص للتعاون فيما بينها لاستخدام هذه الخدمات المقدمة منها وزارة الكهرباء والماء والإدارة العامة للاطفاء والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومركز دسمان لأبحاث وعلاج السكري.وذكر ان بوابة المعلومات المكانية اصبحت مرجعا يعتمد عليه مزودي البيانات المفتوحة فيما يتعلق بالكويت وذلك عبر استخدامها كمرجع لتحديث بياناتهم التي يتم توفيرها للمستخدمين من خلال المنصات المختلفة مع حفظ حقوق الهيئة كمرجع لهذه البيانات.

تتمات

ناصر الصباح

اضاف ان سمو أمير البلاد حرص من خلال رؤية «كويت جديدة 2035» على تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري عالمي ، وان يكون اعتماد الكويت على الإنسان بالدرجة الأولى ، مثلما كان في الماضي وليس على أية مصادر أخرى.

وذكر أنه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تم تكريم شخصيتين في الكويت من قبل الحلفاء ، لمساعدتهم ضد النازية ، من خلال منحهما لقب «سير» وهما الشيخ أحمد الجابر الصباح و«الأستاذ» صانع السفن.

وأوضح أن التوجه إلى منطقة شمال البلاد لإقامة مشروع الحرير والمشاريع الأخرى ، «كان بسبب طبيعة العلاقات السياسية والجغرافيا الطبيعية التي تساعدنا على الاتصال بالعوالم البعيدة مثل البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط ، امتدادا إلى تركيا وشرق أوروبا ، خصوصا مع وجود ميناء مبارك الكبير الذي سيكون بمنزلة حلقة الوصل للوصول الى تلك المناطق».

وبين النائب الأول أنه تم اختيار المنطقة الشمالية من البلاد ، من أجل أن تكون الكويت «محضنا دوليا» لجلب استثمارات أجنبية كبيرة ، وربطها مع الكويت ، وتكون هذه الاستثمارات تحت حماية الجميع ، الأمر الذي سيخفف على الدولة شراء السلاح بسبب وجود منظومة بشرية واقتصادية متصلة بالعالم.

واعتبر أن الكويت تستمد قوتها في رؤية «2035» ، من خلال وقوعها جغرافيا بين حضارتين كبيرتين من أهم وأقدم حضارات العالم ، وهما حضارة «إيلام» في الشرق وحضارة «ما بين النهرين» في الشمال الغربي ، الأمر الذي أعطى الكويت عنصر قوة يمكنها من المضي قدما في رؤيتها ومستقبلها.

وأشار إلى أنه تم اختيار أصدقائنا الصينيين ، بسبب قدرتهم في تغذية ميناء مبارك الكبير ، إضافة إلى استئجارهم ميناء قريب من الكويت هو ميناء «جوادر» في بحر العرب ، الذي استأجروه مدة 40 سنة لقربه من العاصمة «بكين» ، أكثر من بعض المناطق الأخرى داخل الصين.

وبين الشيخ ناصر صباح الأحمد أن البضائع التي تريد المرور إلى جهة الشمال عن طريق بحر الخليج ، ليس لها إلا طريقان هما الكويت أو الأشقاء في العراق ، وهو ما يدعم فكرة تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري.

وذكر أن المحاذير التي عرضها محافظ البنك المركزي الكويتي الدكتور محمد الهاشل في إحدى جلسات مجلس الأمة في وقت سابق ، تعد جدية ، «ونحن كحكومة متفقون معه حيالها وهي ليست وليدة اللحظة ، وإنما موجودة منذ فترة طويلة ولكن لم نتعامل معها ، وهي تحتاج إلى تضافر الجهود من قبل مجلس الأمة بدوره التشريعي ومجلس الوزراء بدوره التنفيذي».

وأعرب عن شكره لرئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ، لاقتراحه وجود ورش عمل متخصصة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، من أجل تجاوز العراقيل التي تواجه العمل وتسرع في وتيرة العمل المشترك.

أضاف أن سمو أمير البلاد «أعطانا ميزانية لإيجاد شركة مالية لدراسة إعادة ترتيب إدارة الدولة ، بحيث تكون إدارة بشكل يضيف للدولة ولا تكون عبئا عليها ، وتم تبيان ذلك للإخوة النواب في مجلس الأمة ، ليطلعوا على الدراسات التي تم الاستناد عليها لاختيار المنطقة الشمالية لإقامة مثل هذا المشروع».

واعتبر أن تحرك الكويت في طريق تحقيق رؤيتها التنموية يعتبر قليلا ، مقارنة مع دول الخليج الأخرى التي لديها رؤى تنموية مماثلة لوجود نظام وآلية طويلة تبطئ من عملية الإنجاز ، مشيرا إلى الجهود الحكومية وتعاون الجميع ، من أجل شرح أبعاد الرؤية وأهميتها ومراحل إنجازها وإطلاع المواطنين عليها.

وبخصوص التعليم أوضح أنه تم إعطاؤه الأولوية العاجلة في مجلس التخطيط، وتم منحه وقتا أكثر من غيره من المواضيع ، لأن التعليم الصالح هو أعظم شيء نقدمه لحفظ كرامة الإنسان ، وهذا يحتاج إلى استثمار كبير في الطالب والمعلم واهتمام كبير من المجتمع وأولياء الأمور ، وهو من الروافد المهمة التي تم وضعها في رؤية 2035 من أجل الارتقاء إلى المجتمعات المتقدمة.

وبين الشيخ ناصر صباح الأحمد أنه عندما يكون هناك استثمار ضخم وناجح سيساهم في تخفيف العبء على الدولة ، من ناحية إيجاد الوظائف للمواطنين ، وهذا يأتي عندما يتم تفعيل القوانين التي تشجع على الاستثمار ورفع مستوى التعليم الذي سيمكن المواطن من إيجاد وظيفة مناسبة.

وذكر أن هناك توجها لتحميل الأسرة مسؤولية اختيار نوعية التعليم والصحة ، من خلال منحهم تأمينا تعليميا وطبيا ، مشددا على حرص الدولة على رفع مستوى الخدمات الحكومية ، وجعلها منافسة للخدمات في القطاع الخاص ، كي لا تكون هناك فروقات في مستوى الحصول على الخدمة.

وأوضح أن الدولة تتوجه إلى تقليص دورها المباشر في تقديم الخدمات ، مع رفع مستواها ويكون دورها إشرافيا وداعما ، وترك مجال للمجتمع في اختيار نوعية الخدمة التي يريد الحصول عليها.

وأكد أن قانون «مشروع الحرير» كلما كان جانبا كان حجم الاستثمارات ومزاياها وأرباحها أكبر لمصلحة الدولة ، لافتا إلى قرب إنجازه وصدوره من قبل مجلس الأمة.

وبين أن هناك خطة رئيسية وهي تحتوي على مدن بأغراض متنوعة ، وستكون من أكبر المدن المختصة بالمنطقة مثل مدينة طبية وتعليمية ورياضية ، وهي ستعرض للاستثمار العالمي كي يكون عائدها الأمني والاقتصادي على الدولة كبيرا.

وذكر الشيخ ناصر صباح الأحمد أن السبب وراء اختيار مجلس أمناء يتكون من شخصيات دولية وعالمية في تخصصات مختلفة ، هو تشجيع رؤوس الأموال على القدوم وإعطاؤها ثقة دولية كبيرة.

العالم لترامب

الكويت واستبانها لقرار الولايات المتحدة الأمريكية ، الاعتراف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان السورية ، مؤكدا في بيان لوزارة الخارجية أن هذا القرار يخالف القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية .

وشدد المصدر بشدد على أن مثل هذه القرارات تمثل تقويضا لعملية السلام الشامل في الشرق الأوسط وتهديدا للأمن والاستقرار فيه ، مؤكدا موقف دولة الكويت الداعي للحل الشامل والعادل للقضية الفلسطينية ، والمستند إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وحل الدولتين.

كما دان الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط الأثنين «بأشد العبارات» الاعتراف الأميركي بسيادة اسرائيل على الجولان معتبرا انه «باطل شكلا وموضوعا».

ودان لبنان الاعتراف الاميركي، مشددا على أن الهضبة «أرض سورية عربية».

وقالت وزارة الخارجية اللبنانية إن الإعلان «أمر مدان ويخالف كل قواعد القانون الدولي، ويقوض أي جهد للوصول إلى السلام العادل».

وقالت بريطانيا وفرنسا، حليفتا واشنطن، إنهما ستواصلان اعتبار مرتفعات الجولان «محتلة من قبل إسرائيل» فيما حذر خبراء من تبعات اعتراف واشنطن أحاديا بوضع نتج عن غزو عسكري.

كما حذرت روسيا من أن إعلان ترامب سيشعل «موجة جديدة» من التوترات في الشرق الأوسط، بينما دانت سوريا القرار واعتبرته «اعتداء صارخا على سيادة ووحدة أراضي» سوريا.

ودانت انقرة إعلان ترامب، وقال وزير الخارجية التركي مولود جاوش اوغلو إن «توقيع ترامب هو فعليا هدية انتخابية لنتانياهو الذي يواجه صعوبة في الانتخابات».

وضمت إسرائيل هضبة الجولان عام 1981 في خطوة لم يعترف بها المجتمع الدولي حتى اليوم.

ويعتبر اعلان ترامب هدية لنتانياهو قبل الانتخابات الإسرائيلية في 9 ابريل، التي يخوض فيها نتانياهو منافسة صعبة مع تحالف سياسي وسطي يقوده رئيس الأركان السابق بيني غانتس ووزير المالية السابق يئير لابيد.

وقبل إعلان ترامب بقليل، وصفه نائبه مايك بنس في كلمة أمام إيباك بأنه «أعظم صديق لإسرائيل يجلس في المكتب البيضاوي»، وسط تصفيق حار من الحضور.

وعرض بنس مجموعة من الخطوات التي اتخذها ترامب لدعم إسرائيل ومن بينها الانسحاب من منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان الدولي، بسبب ما قال إنه انحياز لإسرائيل، وخفض تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بشكل كبير.

ووسط التقارب الكبير بين ترامب ونتانياهو وتوجه نتانياهو اليميني، تغيب عدد من الديموقراطيين الساعين إلى الترشح للرئاسة الأميركية عن اجتماع ايباك، وهو ما سلط عليه بنس الضوء.

إلا أن رئيس بلدية نيويورك بل دي بلاسيو، الديموقراطي الليبرالي في المدينة التي يسكنها 1.2 مليون يهودي، ألقى كلمة في ايباك حيث أقر بالاختلافات بينه وبين نتانياهو، إلا انه حصل على تصفيق حار لمعارضته حملة مقاطعة إسرائيل بسبب معاملتها للفلسطينيين.

من جانبه قال بيني غانتس، المرشح الذي يشكل تحديا قويا لنتانياهو، الأثنين إنه لن يتردد في «استخدام القوة ضد إيران «اذا دعت الحاجة».

وفي كلمة في مؤتمر ايباك، طرح غانتس كذلك ما يراه مناسبا لاحتمالات السلام مع الفلسطينيين، مؤكدا أن الأمن سيبقى دائما تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة.

وتحدث غانتس عن تجربة والدته كناجية من المحرقة النازية، وخدمة ابنه في الجيش الاسرائيلي، وقال «لهذا السبب أقول من هذا المنبر للنظام الإيراني: لن يتكرر الأمر مطلقا».

واضاف «لن نسمح لكم بترسيخ أقدامكم في سوريا، ولن نسمح لكم بتطوير أسلحة نووية».

وتابع «عندما أتولى الحكم، لن تصبحوا قوة إقليمية ولن أتردد في استخدام القوة في أي ظرف وفي أي وقت».

وأكد أن القدس ستظل دائما «العاصمة الموحدة والأبدية» لإسرائيل، دون استبعاد اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، وأن غور الأردن سيظل «دائما» الحدود الشرقية الأمنية لإسرائيل.

وأشار إلى أن «المسؤولية عن الأمن في أرض إسرائيل ستظل دائما في أيدي قوات الدفاع الإسرائيلية وحدها». كما قال إنه متفتح على التفاوض مع الدول العربية وسط جهود تتأتياهو للسلام مع دول الخليج المعارضة لإيران.

وأضاف «بالنسبة لمن يرغبون في فتح صفحة جديدة، سنمد يدنا للسلام، وسنسعى من أجل السلام مع أي قائد عربي صادق».

من ناحية أخرى وصفت وزارة الخارجية السورية في بيان نقلته الوكالة العربية السورية للأنباء سانا، أمس الإثنين، قرار الولايات المتحدة الاعتراف بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان بأنه «اعتداء صارخ على سيادة ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية».

ووقع ترامب وقع اليوم الإثنين، نص على اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة الإسرائيلية على الجولان التي احتلتها تل أبيب في حرب 1967.

من جهة أخرى أفاد بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية في وقت مبكر أمس الثلاثاء، بأن السعودية استنكرت اعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بضم إسرائيل لهضبة الجولان في عام 1981.

وجاء في البيان «أعربت المملكة العربية السعودية عن رفضها التام واستنكارها للإعلان الذي أصدرته الإدارة الأمريكية بالاعتراف بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان السورية المحتلة، وأكدت المملكة العربية السعودية موقفها الثابت والمبدئي من هضبة الجولان وأنها أرض عربية سورية محتلة وفق القرارات الدولية ذات الصلة».

كما أعربت وزارة خارجية مملكة البحرين عن أسفها لإعلان الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان السورية، في خطوة من شأنها تعطيل الجهود الهادفة للتوصل لسلام دائم ومستقر في منطقة الشرق الأوسط.

وأكدت وزارة خارجية البحرين موقفها الثابت باعتبار هضبة الجولان أراض عربية سورية محتلة من قبل إسرائيل في يونيو 1967، وهو ما تؤكد عليه قرارات مجلس الأمن الدولي.

وإذ تشدد وزارة الخارجية على ضرورة احترام قرارات الشرعية الدولية، فإنها تطالب بضرورة تضافر كافة الجهود من أجل إنهاء احتلال إسرائيل لهضبة الجولان السورية والانسحاب من كافة الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967، وذلك لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في المنطقة.

الجارالله بحث

ومساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب نائب الوزير السفير ايهم العمر ومساعد وزير الخارجية للشؤون القانونية غانم الغانم ونائب مساعد وزير الخارجية للشؤون القانونية سالم الشيلي.

كما ضم الوفد العراقي مستشار الوزير محمد حمود ورئيس الدائرة العربية في الوزارة اسماعيل شفيق وممثل عن وزارة النقل الكابتن البحري كريم جبار.

وكان الجارالله الذي وصل الى العراق أمس في زيارة رسمية ، لترؤس وفد الكويت في المشاورات السياسية مع العراق ، قد أكد أن زيارته إلى تأتي من منطلق حرص الكويت على التواصل مع الأشقاء في العراق ، وردا لزيارة وكيل وزارة الخارجية العراقية إلى البلاد أخيرا.

وقال إن البحث خلال الزيارة سيتناول العديد من الموضوعات التي تحتاج إلى تنسيق ، لاسيما في مثل هذه الظروف ، معربا عن اعتقاده بأن هذه الزيارة ستشكل فرصة ممتازة للجانبين ، لوضع كل هذه القضايا على طاولة الحوار وبلورة مواقف متوافقة ومتناسقة داعمة لمصالح البلدين الشقيقين.

«الداخلية والدفاع»

وأوضح أن اللجنة استفاضت في مناقشة هذا الموضوع، وأن الجهاز المركزي لديه إثباتات معينة على امتلاك هؤلاء العسكريين جنسيات أو جوازات سفر أخرى بحسب إفادة الجهاز، والذي أكد مسؤولوه أن الاستخبارات العسكرية أثبتت صحة هذه الإثباتات لبعض العسكريين.

وأشاد العنزي بتعاون الشيخ ناصر في هذا الجانب ، لاسيما أن هؤلاء العسكريين أدوا خدمات للبلد ولا يمكن قطع رواتبهم، إذا كان هناك خلل في الربط بين وزارة الدفاع والجهاز المركزي.

وبين أن اللجنة استطاعت في اجتماعها اليوم التوفيق بين جميع الآراء والحصول على موافقة رئيس الجهاز المركزي بالتمديد لهؤلاء العسكريين لمدة 6 أشهر حتى تحاول وزارة الدفاع إيجاد حل لهذه الفئة.

من جانب آخر، أوضح العنزي أن اللجنة ناقشت أيضا ، وبحضور وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح ، تسعة اقتراحات بقوانين مقدمة من النواب ، في شأن طلبات إعلان الرغبة لزوجات الكويتيين المتوفى عنهن أزواجهن ، أو تم طلاقهن دون تقديم طلبات إعلان رغبة

وأكد أن الوزير الجراح وعد بتقديم مشروع قانون حكومي لحل هذه القضية برمتها ، بحيث إن زوجة المواطن أيًا كانت جنسيتها تأخذ حقوقها في حالة وفاة الزوج أو الطلاق.

وكشف أن مشروع القانون الحكومي تم الانتهاء منه من قبل إدارة الفتوى والتشريع وينتظر حاليا في اللجنة القانونية لمجلس الوزراء.

أضاف أنه حرصًا من وزير الداخلية للاستئناس بآراء أعضاء مجلس الأمة ، وبالأخص أعضاء لجنة الداخلية والدفاع ، تم تزويد اللجنة بمسودة مذكرة عن القانون من أجل دراستها واقتراح أي تعديلات لديهم عليها حتى يصدر المشروع بقانون رأسًا من دون تعديل.

وأفاد العنزي بأن اللجنة ناقشت كذلك 49 اقتراحًا برغبة ووافقت على 48 اقتراحًا منها.

«التشريعية» أقرت

على تدقيق بعض الأحكام وملاءمتها مع التوجهات المعتمدة لترسيخ مبادئ الحوكمة وفعالية إدارة المؤسسات العامة ومنع تضارب المصالح.

ويضع القواعد التي من شأنها إرساء المبادئ الأساسية بتوريد جميع الأرباح المحققة للمؤسسة إلى الخزانة العامة للدولة من أجل تعزيز موارد الخزانة العامة، فضلاً عن تحديد مدة التعيين في منصب مجلس الإدارة في أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ويهدف الاقتراح كذلك إلى الفصل بين مهمة الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة بإسناد رئاسة الجهاز الإداري لرئيس تنفيذي من خارج مجلس الإدارة لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، يعينه مجلس الإدارة بناء على اقتراح من الرئيس (وزير النفط) ويكون مسؤولا أمام المجلس عن تنفيذ القرارات والسياسات العامة التي تصدر عنه.

ويحظر الاقتراح على أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والأعضاء المنتدبين للمؤسسة، أن يكون لأي منهم مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة أو أي نشاط تجاري أو استثماري يتصل بأي وجه من الوجوه بأعمال المؤسسة أو بأي أعمال أخرى مماثلة لأعمالها.

ماجد المطيري

طلب استعجال مناقشته في اللجنتين التشريعية والمالية لرفعه للتصويت عليه في قاعة عبد الله السالم».

أضاف أن «الطلب أحيل إلى مكتب المجلس لدراسته لذا اشدد على إخواني في مكتب المجلس استعجال إحالته إلى المجلس للتصويت عليه خاصة أن الطلب النيابي الذي قدمته كان في ١٩ فبراير الماضي».

واعتبر المطيري أن التفاعل الشعبي الساحق مع قضية إسقاط القروض مستمر والزخم متواصل بدرجة لم تحدث مع قضية أخرى ما يدلل على حجم المشكلة والكارثة التي ضربت كل بيت كويتي.

«التعليم العالي»

باجتماعها السابع تاريخ 20 ديسمبر 2012 ، فأوصت بدراسة موضوع الاختبارات بالتنسيق مع جامعة الكويت على ضوء المعايير الأكاديمية والتعليمية المطبقة بالجامعة والقرارات المنظمة لأعمال معادلة الشهادات العلمية بالوزارة.

ولفتت في القرار الوزاري 2013/96 تاريخ 2013/7/25 ، بتشكيل لجنة لتقدير مستوى الخريجين الكويتيين من الجامعات الأجنبية التي صدرت بها قرارات بوقف التسجيل فيها ، والتي لا تتوفر في برامجها المعايير والمقاييس الأكاديمية والاعتماد الأكاديمي الدولي.

وألمحت الى ان هذا القرار نص على اخضاع الطالب لاختبار مستوى من قبل أساتذة متخصصين ، للتأكد من ان مستواه العلمي يؤهله لمنحه الدرجة العلمية الوارد بشهادته مبينة انه تم التنسيق مع جامعة الكويت حينها لعقد تلك الاختبارات خلال شهر يونيو عام 2014.

الجزائر: قائد

بسبب مرض خطير ومزمن، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا، وبعد أن يتثبت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة، يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع».

وقال قايد صالح، خلال زيارة عمل وتفتيش بالمنطقة العسكرية الرابعة بورقلة، إن من الضروري تبني حل مقبول من جميع الأطراف، شرط أن يندرج ضمن الإطار الدستوري.

وجدد تحذيره من مغبة توظيف الاحتجاجات التي تشهدها البلاد، منذ الشهر الماضي، من أطراف معادية من داخل البلاد وخارجها.